الثـورة ALTHAWRAH
Thursday : 22 Shawal 1434 - 29 August - Jssue No. 17815

### ترأس اجتماعين للجنة التوفيق وهيئة رئاسة مؤتمر الحوار

# رئيس الجمهورية يدعو القوى السياسية والمجتمعية إلى تحمل مسؤولياتها التاريخية لإنجاز المشروع الوطني الكبير

## ■ اتفاق شامل على معظم مخرجات الحوار لاقامة نظام الحكم الرشيد تحت سقف الوحدة

> أمام اليمنيين فرصة تاريخية لتقديم نموذج يحظى باحترام العالم في حل الاشكاليات وبناء الدولة الحديثة

صنعاء/سبأ/..

رأس الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية أمس اجتماعا للجنة التوفيق في مؤتمر الحوار الوطني الشامل حيث جرى مناقشة عدد من القضايا والموضوعات المتصلة بمخرجات الحوار وشكل الدولة وبنائها على أسس تلك النتائج التي تمثل خلاصة عمل وطني كبير يعتبر جوهر عمليه التغيير الوطني على أساس معطيات برامج المرحلة الانتقالية والتسوية السياسية التاريخية في اليمن المنبثقة من أسس المبادرة الخليجيه وآليتها التنفيذية المزمَّنة.

وفي الاجتماع أكد الأخ الرئيس أن جميع القوي السياسية والوطنية على المحك وأمامها اختبار تاريخي وفرصة هي أيضا مهمة جدا في تاريخ اليمن الحديث ولا بد من العمل على إنجاز هذا المشروع الوطني الكبير وعدم التفريط بهذه الفرصة التاريخية والنادرة وبمعايير العصر الحديث ومتطلبات القرن الواحد والعشرين.

وقال : إن هناك اتفاقاً شاملاً على معظم المخرجات بمختلف اتجاهاتها والتي ستصب في قالب عقد اجتماعي جديد يرتكز عليه نظام الحكم الرشيد وعلى أساس توزيع الثروة والسلطة والعدالة والحرية والمساواة وتحت سقف الوحدة.

وقال الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي : إن جميع فرق العمل في مؤتمر الحوار حريصة كل الحرص من أجل تحقيق النجاح المطلوب ونحن اليوم أمام المسؤولية التاريخية التي تقع على عاتقنا جميعا وسنحقق فرادة استثنائية في أن يكون اليمن انموذجا يحظى بتقدير واحترام العالم علي المستوى الاقليمي والدولي والأممي وتلبية التطلعات الشعبية والطموحات الهادفة إلى الخروج من الأزمة وتراكم مشاكل اليمن إلى آفاق الأمن والاستقرار والتطور الاقتصادي والتنموي على مختلف مستوياته وبناء الدولة اليمنية المدنية الحديثة وبشراكة سياسية ومجتمعية تمثل هي الأخرى نموذجا رائعا للتوافق والإخاء ونبذ العنف وتغليب الحوار من أجل مستقبل اليمن الافضل.

وأشاد الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي بكل الجهود الوطنية الخيرة التي تبذل في سبيل الخروج الآمن إلى بر الامان وصنع الغد والمستقبل المأمول من أجل الشباب والأجيال الصاعدة.

وقد جرى نقاش وتداول مستفيض من قبل العديد من أعضاء هيئة رئاسة المؤتمر ولجنة التوفيق حول العديد من البنود والنقاط.

وكان الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية رئيس مؤتمر الحوار الوطني قد اجتمع مع هيئه رئاسة مؤتمر الحوار حيث جرى الوقوف أمام كل المستجدات على الصعيد الأمني والوطني وكذلك أمام أعمال المؤتمر وما حققته اللجان من انجازات باهرة،

وقد أكد الأخ الرئيس على أهميه سير أعمال المؤتمر والتسريع بإنجازاته من قبل جميع اللجان والفرق وبصفة خاصة فريق القضية الجنوبية.

ودعا الأخ الرئيس كل القوى السياسية والمجتمعية والثقافية إلى تحمل مسؤولياتها الوطنية في هذا الظرف الاستثنائي من أجل أن تكلل النجاحات بصورة كاملة.

وأشار الأخ الرئيس إلى أن كل عمل كبير حتما يكون في بداياته بعض الصعوبات حتى تبدأ العجلة دورانها وكذلك تبدأ بعض التحديات عند النهاية ولكن إخلاص النوايا وصدق السريرة سيكون مع النجاح والنجاح وحده من أجل خروج اليمن من دوامة الأزمات والخلافات وتغليب المصالح الوطنية العليا على ما عداها من المصالح الضيقة والأنانية والأجندات التي لا تخدم الوطن في شيء.

وقال : إن الجميع ينتظر النتائج الإيجابية والمثمرة وبما يصب في مصلحة الوطن وأمنه واستقراره.

### وافق على مشروع تعديل عدد من مواد قانون السلطة القضائية

# مجلس الوزراء يوافق على مصفوفة الإجراءات التنفيذية للنقاط الـ "20و11"

صنعاء/سبأ/..

> وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة، على مصفوفة الاجراءات التنفيذية للنقاط العشرين المقترحة من اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل والنقاط الإحدى عشرة التي أقرها فريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار والخاصة بإجراءات وتدابير لبناء الثقة.

حيث اعتمد المجلس نتائج مراجعة اللجنة الوزارية للمصفوفة مع استيعاب الملاحظات المقدمة عليها من أعضاء المجلس وما تضمنته من اجراءات تنفيذية ومواعيد مزمنة للتنفيذ والجهات المنفذة.

وتضمنت المصفوفة الاجراءات التنفيذية المزمنة لمجمل تلك النقاط منها، صدور قرار من مجلس الوزراء بتشكيل لجنة من كل من رئاسة الجمهورية، وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة حقوق الإنسان، النيابة العامة، جهازي الأمن القومي والأمن السياسي تقوم بحصر الحالات التي لا زالت رهن الاعتقال لقضايا سياسية أو محتجزين قسرا وخارج نطاق القانون، وطلب المعلومات التفصيلية عنهم من الأطراف المعنية في الحراك الجنوبي السلمي أو قضية صعدة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتحري والإفراج الفوري عن أي معتقل على ذمة الحراك الجنوبي السلمي أو حروب صعدة أو الثورة الشبابية السلمية أو معتقلين خارج إطار القانون ومحاسبة المسؤولين عن ذلك، والتسريع بتقديم من تتوفر عليهم أدلة بأعمال جنائية أو إرهابية لمحاكمات عادلة.

وفي ما يخص إلغاء الأحكام الصادرة بحق القيادات والرموز الجنوبية يتم إعداد مشروع قانون بالعفو الشامل دون استثناء أحد على غرار القانون رقم (4) لسنة 1994م والقرار الصادر في عام 2001م.

وأكدت المصفوفة على متابعة استكمال إجراءات إصدار القرار الجمهوري بإنشاء صندوق رعاية أسر شهداء وجرحى ثورة 11 فبراير الشبابية الشعبية السلمية والحراك السلمي في المحافظات الجنوبية، بما في ذلك جرحى 21 فبراير 2013م، اضافة إلى استكمال إجراءات إنشاء صندوق جبر الضرر لمعالجة أوضاع الجرحى والشهداء لحرب 1994 وحروب صعدة ورعاية اسرهم.

وفي ما يتعلق بإلغاء ثقافة تمجيد الحروب الاهلية والدعوة إلى الثأر والانتقام السياسي في مناهج التعليم ومنابر الاعلام والثقافة ووقف التحريض المذهبي والطائفي والمناطقي، نصت المصفوفة على قيام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لوضع خطة إعلامية وخطاب ديني يعززان من ثقافة التسامح ونبذ الكراهية، وعدم استغلال المساجد لتحقيق أهداف سياسية، والوقف الفوري لأية برامج تثير قضايا توتر أجواء الحوار الوطني بأي صورة من الصور لأي مكون من مكونات الحوار الوطني.

كما أكدت على تشكيل لجنة من الخبراء لمراجعة المناهج التعليمية وإعادة صياغتها بما يتلاءم مع التنوع الفكري في البلد، وتنقيحها بما يتلاءم مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، اضافة إلى تشكيل لجنة على مستوى كل محافظة تتكون من السلطات الإدارية المحلية، وممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمرأة والشباب تكون مهمتها القيام بإزالة مظاهر الانتقاص والغبن الموجه ضد التراث الثقافي والاجتماعي للمناطق الجنوبية وإزالة أي تغيير لأسماء بعض الشوارع أو المنشآت التابعة للقطاع العام بعد حرب 1994 وما يثير حساسية لدى أي طرف.

ونصت المصفوفة على استكمال تنفيذ قانون التدوير الوظيفي، وإحالة ملفات من ثبت تورطهم في قضايا فساد حسب تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد إلى نيابة الأموال العامة.

كما نصت على تشكيل لجنة من وزارات المالية والنقل والداخلية لفتح منفذي البقع وعلب أمام الصادرات والمنتجات الزراعية، اضافة إلى العمل على إنهاء النزاع الأهلي بين أطراف الصراع في قضية صعدة.

وأكدت على اصدار قرار بتشكيل أعضاء لجنة التحقيق المستقلة في أحداث 2011 م تنفيذاً للقرار الجمهوري رقم 40 لسنة 2012 م بشأن إنشاء تشكيل لجنة تحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان عام 2011م وتنفيذاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ذو الصلة.

وشددت المصفوفة على مراجعة عقود الحماية للشركات النفطية وكافة العقود الخاصة بالمنشآت النفطية المؤجرة وكافة العقود الاحتكارية في كافة القطاعات الحكومية وبما يحفظ حق الدولة وحقوق الأطراف الأخرى.

واقترحت دعوة لجنة معالجة قضايا المبعدين عن وظائفهم في المجال المدني والأمني والعسكري للاجتماع مع اللجنة الوزارية برئاسة رئيس الوزراء لبحث النتائج التي توصلت اليها، على أن تقوم وزارة الخدمة المدنية بوضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ المعالجات المعتمدة للمبعدين في ضوء مخرجات عمل اللجنة والقرارات الصادرة بشأنها، إضافة إلى توجيه الجهات المدنية والعسكرية بالعمل على معالجة أوضاع قضايا معروضة عليها أو ستقدم لها لمبعدين قسرا من وظائفهم في هذه الجهات وإعادة تسكينهم ودفع مستحقاتهم وفقا للقانون والقرارات ذات الصلة.

وفي ما يتعلق بإعادة الممتلكات والأموال التي تم الاستيلاء عليها بعد حرب صيف 94، اقرت المصفوفة التنفيذية طلب لجنة نظر ومعالجة قضايا الاراضي في المحافظات الجنوبية والمشكلة بموجب القرار الرئاسي رقم (2) لعام 2013م، للاجتماع مع اللجنة الوزارية برئاسة رئيس الوزراء لبحث النتائج التي توصلت إليها، وطلب تقريرها لمعرفة سير أعمالها وتذليل الصعوبات لإنجاز المهام المنوطة بها وإصدار القرارات اللازمة لتنفيذها، وتنفيذ المعالجات التي ستتوصل إليها هذه اللجنة.

وأكدت على إصدار قرار من مجلس الوزراء بوقف التصرف في أراضي الدولة والمنشآت والمرافق السياحية العامة في كافة المحافظات إلا وفقاً للقانون، ومنع أي إجراءات للبسط والاستيلاء غير الشرعي على الأراضي، وإعداد مشروع قانون ينظم استرداد وإعادة الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها في ضوء نتائج عمل اللجنة المشكلة بقرار رئيس الجمهورية رقم (2) لسنة 2013م لمعالجة قضايا الأراضي.

واقترحت إصدار قرار جمهوري بتشكيل لجنة تعويضات بالأراضي، واتخاذ التدابير التي تعطي الأولوية بالانتفاع من الأراضي لأبناء المحافظات الجنوبية في محافظاتهم، اضافة إلى اعادة أموال ومقرات وأرشيف الحزب الاشتراكي ومقرات النقابات والمنظمات الجماهيرية من الاطراف التي استولت عليها.

وفي ما يخص النقطتين الثامنة والتاسعة من النقاط الاحدى عشرة والمتعلقة بإيقاف جميع المناقصات الجديدة بالقطاعات النفطية في الجنوب ومارب ووقف كافة الامتيازات لشركات الاصطياد في المياه الإقليمية الجنوبية، اقترحت المصفوفة تشكيل لجنة من وزارتي الشؤون القانونية والنفط لدراستها واقتراح المعالجات، ولجنة من وزارتي الشؤون القانونية والثروة السمكية لدراسة النقطة التاسعة واقتراح المعالجات، وبما لا يتعارض والتزامات الحكومة مع الشركات ولا يؤثر على المصالح الحيوية للبلاد.

وأكد رئيس مجلس الوزراء خلال الاجتماع أن حكومة الوفاق الوطني ستستمر في جهودها الداعمة لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل من خلال التفاعل مع كافة مخرجات الحوار التي تستهدف خير الوطن وصالح أبنائه ..معربا عن ارتياحه لردود الافعال الطيبة تجاه اعتذار الحكومة لأبناء الجنوب وصعدة .

واستعرض مجلس الوزراء رسالة الاخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية بشأن تعويض صحيفة الايام ..وأقر بهذا الخصوص تنفيذ التوجيهات الرئاسية بتعويض صحيفة الايام بمبلغ ثلاثة ملايين دولار .

وأقر مجلس الوزراء الغاء 7 يوليو من قائمة المناسبات التي يحتفل بها بموجب القانون رقم 2 لسنة 2000م بشأن الاجازات والعطلات الرسمية .

ووافق مجلس الوزراء على مشروع قانون تعديل بعض مواد قانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 1991م وتعديلاته، وذلك على ضوء حكم الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا ببطلان وعدم دستورية عدد من مواد هذا القانون ..وكلف وزراء الشئون القانونية والعدل والدولة لشئون مجلس النواب والشورى متابعة استكمال الاجراءات الدستورية لإصدار القانون.

واشتملت التعديلات المقترحة تعديل المواد (16/ب -34-89-67-93-101-104-106-109/و) من قانون السلطة القضائية رقم 1 لعام 1991م وتعديلاته.

وتأتي هذه التعديلات لتشمل اضافة إلى تعديلات المواد التي اقرها مجلس الوزراء في وقت سابق جميع المواد التي حكمت الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا ببطلانها وعدم دستوريتها، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز استقلال القضاء باعتباره أحد أهم الدعامات الاساسية لقيام دولة الحق والقانون.

واستعرض مجلس الوزراء مشروع الإطار العام المتوسط المدى والسقوف التأشيرية للموازنة العامة للدولة للأعوام 2014م و2015م و2016م، والذي تم مراجعته من وزارة المالية بناء على أمر مجلس الوزراء بشأن مراجعة السقوف التاشيرية للموازنة العامة للدولة للعام 2014م.

وأكد المشروع المقدم من وزير المالية أن الوزارة وبناء على أمر مجلس الوزراء قامت باعداد استمارة (نموذج) تشمل الباب، الفصل، البند، النوع على مستوى كل جهة لتحديد مقترحها حول السقوف التاشيرية للموازنة العامة للدولة للعام 2014م وتوزيعها على الوزارات والجهات.. موضحا أن الغالبية العظمى من الجهات لم تلتزم برفع مقترحاتها حول سقوفها التاشيرية لعام 2014م في الموعد المحدد بأمر مجلس الوزراء.

ولفت إلى أن عدد الجهات التي رفعت بمقترحاتها بعد انتهاء الموعد المحدد بلغ 76 جهة فقط، كما أن الجهات التي تضمنت مقترحاتها تقديرات الموارد 34 جهة فقط، فيما بقية الجهات لم تقدم أي تقديرات لمواردها .. مشيرا إلى أن 33 جهة لم ترفع مقترحات الإطار العام متوسط المدى لعامي 2015م و2016م، و33 جهة لم ترفع بمقترحاتها حتى الآن.

وقدم وزير المالية عرضا تحليليا للمقترحات المرفوعة من الجهات وملاحظات الوزارة عليها، والبديل المقترح للحفاظ بمراجعة مستوى الإنفاق في ضوء ما هو متاح من الموارد وبما يصل بالعجز في الموازنة العامة إلى الحدود الآمنة الممكن تمويلها من مصادر محلية آمنة غير تضخمية.

وأقر مجلس الوزراء على ضوء النقاشات عقد اجتماع استثنائي خلال الأسبوع القادم يكرس لمناقشة مشروع السقوف التأشيرية للموازنة العامة للدولة للعام القادم والإطار متوسط المدى.

### المصفوفة تتضمن:

- تشكيل لجنة لإطلاق أي معتقل على ذمة الحراك وصعدة والثورة الشبابية
- إعداد مشروع قانون بالعفو الشامل وإلغاء الأحكام الصادرة بحق القيادات والرموز الجنوبية
- وضع خطة إعلامية وخطاب ديني يعززان ثقافة التسامح ونبذ الكراهية
- مراجعة المناهج التعليمية وإعادة صياغتها بما يتلاءم مع التنوع الفكري في البلد
- استكمال تنفيذ قانون التدوير الوظيفي وإحالة المتورطين في قضايا فساد إلى النيابة
- وقف التصرف في أراضي الدولة ومنع أي إجراء للبسط والاستيلاء عليها
- إقرار تنفيذ التوجيهات الرئاسية بتعويض صحيفة الأيام وإلغاء 7 يوليو من قائمة المناسبات